

فصول عاديه اذا اخذ عبد الباقي و باع غير المقتضى
 حتى يبيع البيع وهكذا بعد في بدل المشتري ثم ادعاه رجل
 والتمس بالبينة انه عبد فانما باخذ اذ ان شاء ضمنه المشتري
 يرجع بالبينة على بايوعه وان شاء ضمنه البايع تبينه فينفذ
 البيع من غير بيع البايع ويكون التيمم له وينص في ما فضل
 على القيمة من التيمم لانه يرجع حصوله على ملكه **بشبه**
فصول عاديه في ضمان الملتقطه اخذ لقطه وبشبهه
 ولم يسمع انه عثره او قال مالكا اخذتها التمسك ضمن
 عندها لا عند باي يوسف ان صدقة مالكا انه لقطه
 اذا اخذها من العاقل لا بعينه ولها ان الملتقطه اقرب
 الضمان وهو الاخذ وادعي ما يبره به وهو الاخذ للركه
 فعليه البينه وهذا اذا كان ممكن من الاشارة وان لم يكن
 فعليه البينه وهذا اذا كان ممكن من الاشارة وان لم يكن
 له مع يمينه وفاقا وجد ما ولم يجد عنده ما لم يشهد الشاهد
 من يمينه بعد ذلك فان وجد من يمينه وتجاوز به بغير اشارة
 ضمن لانه لا اشارة مع القدرة عليه **فصول في الوصية**
 وانه فاخذها رجل ثم تجاوزه بها فان قال حين سببها جملتها
 لم يخذها فلا سبيل لرجوعها لانه لا باح بملكها ولو لم يقبله
 فلا خذها ولو اختلفا فالقول الرابع يمينه انه لم يقبل ذلك لانه

والمشتري

اخذ النوح سكران كان التام على
 التقرب ليحفظه فملك له بعد الاشارة
 علمه لانه متابع خالص كالقطعة وان
 كان اتقوا فقتل راسه واخذها
 او كان دراهم فان في كس فاخذها
 ليحفظها فهو ضمان لانه ليس بابيع
 محض

بشبه

بكره الاباحة كذا اختيارنا **فصول في المسائل المتعلقة**
بالجنائيات والديات القتل على خمسة اوجه عمد وشبه
 عمد وحظاء وما اجرى مجرى الخطاء والقتل بسبب القصد
 ما تقدر به بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح في تزويج الآدمي
 كالمخدر من الخشب والحج والتار وموجب ذلك المأثم العقود
 الا ان يعفوا الاولياء ولا كفارة فيه وبشبهه القصد خمسة
 ان يتعد القرب بما ليس بسلاح ولا اجرى مجرى السلاح وان اعانت البينة على العمل بالاذن من
 وقال ابو يوسف ومحمد انها اشد اضرابا من غيرها في عظيم عظمته
 عظيمه فهو عدل لانه لا يقصد به الا القتل وموجب ذلك ما
 القولين المأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغلظة
 على العاقلة والخطاء على وجهين خطأ في القصد وهو
 يرمى شخصاً بقطعة صيد فاذا هو آدمي وخطا في الفعل
 وهو ان يرمى عرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة ولو شهدته على عمد يرمى بقطعة
 والدية على العاقلة ولا مأثم فيه واما ما اجرى مجرى الخطا
 مثل النسيان فيقتل فيقتله حكمه حكم الخطاء واما
 القتل بسبب كذا الذمير وواضع الحجر في ملكه وموجب
 اذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه **نافع**
 والكفارة في شبهه العمد والخطا على رقبته مؤتمنة فان
 لم يجد قضيا م شهرين متتابعين ولا يجزئ فيها الاطعام
 فيقتل بالقطع وقد اعيان ان كانت قاتلة
 ولا يفتن بالضمان مما مر في الامانة